نقد المقتبس

كان معظم النقد الذي ورد على هذه المجلة في عامها الاول منصوراً على الالفاظ والوضع اما نقد هذه السنة فاكثره على المعاني والمقاصد . وقد كتب الينا احد اهل العلم في القاهرة يقول : « كنت آليت على نفسك ان لا تتعرض في المقتبس للمباحث المتعلقة بالدين او السياسة لئلا يظهر منك ما يشتم منه رائحة التعصب لملة او دولة ثم رأيتك كأنك نسيت عهدك حتى نبهك احد ادباء بغداد على ذلك . وقد رأيتك عدت الى مثل ذلك فاكبرت الامر في مثل مسألة بسيطة لا توجب شدة ولا حدة كمسألة التقية ورحت تنحي فيها على الشيعة وان كان ما اوردته منقولاً عن غيرك حتى احرجت بذلك صدورنا دع عنك صدورهم . وكذلك فعلت في مسألة السموأل فانها مسألة طفيفة فما بالك اعظمت الامر فيها ولعلك تقول ان المقصد بذلك تنقيح البحث في التاريخ وهو من مباحث العلم على ان الاعتراض جاء من غيري فنشرته . اقول نعم كان الخطب سهلاً لو لم يكن في المقالة شدة . وصاحب المجلة مسئول عما يكتب في مجلته . والمأمول ان لا تعود الى مثل ذلك او تبين عذرك المقبول في هذا الشأن والسلام عليك »

هذا ما تناولناه بيد المنة لكاتبه وكنا نود ان نكتفي بنشره ونترك الحكم فيه للقراء كما فعلنا حتى الآن في جميع ما جاءنا من هذا القبيل لولا ان كثر مثل هذا النقد علينا وجاءنا شيء من نوعه من مصر والشام والعراق فاصبح السكوت عن الاجابة ضرباً من ضروب الاهمال . وبعد فالمجلة لا تزال جارية على الخطة التي رسمتها في اول جزء صدر من التمحض للعلم المحض والانطلاق في الفكر والتجوز في الاقتباس والنشر . وما يبدر منا في بعض الموضوعات مما قد يحمله بعضهم على نزعة دينية او سياسية فانما يكون في الغالب من مؤازري المجلة الكرام او مما نقتبسه من غيرنا او يقع لنا بالعرض لا بالقصد ولا نبرىء النفس من الذهول في بعض الاحيان فالانسان محل النسيان .

ليس معنى نشرنا في السنة الماضية لمقالتين في حريق مكتبة الاسكندرية احداهما معربة عن التركية والاخرى عن الانكليزية مما يستدل منه على اننا نريد الغض من دين والرفع لآخر فالمسألة تاريخية صرفة تعاورتها الاقلام ولا تزال تتعاورها من اهل كل نحلة وجنس . وكذلك درجنا بحث « شعراء النصرانية في الجاهلية » وهو من المباحث التي لامنا بعضهم على القبول بنشرها ولو علم اللائمون بان الناقد والمنتقد عليه متحدان في النحلة والمشرب لخففوا من اللائمة . وهكذا قل في نشرنا مقالة التقية فانا لم نقصد الى الحط من فرقة معينة فيما كتبنا وعذرنا الى من تألموا مما نقلناه في التقية عند الشيعة ان ليس لدينا كتب من

كتب مختلفيهم ننقل عنه ما يتم به البحث . ولو تفضل اولئك الناقدون فوافونا بما أثر عن اهل العلم من الشيعة لكانوا احسنوا صنعاً . وقد كان وعدنا احد افاضلهم ان يوافينا بما قاله علماؤهم ثم عاد فاعتذر بان شواغل شغلته عن ذلك اهمّ من هذه المسألة .

ولا يفوتنا النظر بان تعلق العلوم بعضها ببعض يقضي علينا في الاحايين ان ندخل في مبحث اجتماعي او علمي شيئاً من مسائل الدين تتميماً للبحث كما وقع لنا في بحث التقية وما كان في وسعنا ان نصوّر للقارىء هذا الموضوع لولم نعمد الى كتب التفسير والكلام ونقتبس منها ماله اتصال بالبحث .

اما قول المنتقد المشار اليه بان صاحب المجلة مسؤول عما ينشر ولا يعذر فكلام لا يخلو على اطلاقه من نظر . ذلك لانه لا يتيسر تقييد حرية الكاتبين اذا كانوا مخلصين فيما يكتبون مالم يتجاوز قلمهم الحد في التنكيت والتبكيت فان ذلك مما يلام فيه الكاتب والناشر على اننا كثيراً ما نعدّل مثل هذه السقطات مالم نذهل او نجد الامر فيه غير جلل على اننا قد اشرنا الى العذر في مثل ذلك في نبذة نشرناها منذ شهرين تحت عنوان المترجمات وحكم المترجم فيها . فهل فيما اوردناه مقنع ؟

***

اقترحنا منذ مدة على احد اصدقائنا ان يعرب لنا عن الانكليزية شيئاً من مقالات القاضي امير علي الهندي نظراً لشهرة المؤلف في بلاد الانكليز فعرب لنا مقالة المرأة في الاسلام فنشرنا نصفها في الجزء الخامس من هذه السنة وقد وردت علينا من احد فضلاء سورية رسالة شديدة الوطأة ينتقد فيها مقال القاضي الهندي ويبني نقده على امرين احدهما ضعف الاخبار التي نقلها وانها لا تعرف في كتب الثقات من علماء الاثر والثاني تعليله بعلل لا تعقل فان كثيراً من علماء الاسلام بل وغيرهم من المحامين عنه قد اوردوا في ذلك علالاً محكمة فيها مقنع للناظر . ولما كان نشرها برمتها يوجب الدخول في تفصيل قضايا بيانها ما أنشئت له المجلة من الابحاث رأينا ان نكتفي بالاشارة الى تلك الرسالة شاكرين للمنتقد عنايته منبهين على ان المنتقد عليه حسن النية فيما كتب وكثيراً ما يكبو الجواد